



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٩ برئاسة القاضي السيد محدث محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان وعبد صلاح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي بالاتفاق :

الطلب

ورد إلى المحكمة الاتحادية العليا كتاب رئاسة مجلس محافظة نينوى رقم ٤٤١٨ في ٢٠١٠/٨/١٥ المتضمن الاستفسار من المحكمة الاتحادية العليا هل يسري قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ على مجالس الأقضية والنواحي ؟

وضع الطلب أعلاه موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٩ وبعد التدقيق والمداولة توصلت إلى القرار الآتي :

القرار

حيث ان المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قد حددتا اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا . وليس من بين هذه الاختصاصات بيان الرأي في مجال سريان القوانين وحيث ان ذلك يدخل ضمن اختصاص مجلس شورى الدولة

(٢-١)